

مشروع برنامج أولي لتسيير ديمقراطي للجماعات الترابية :

"100 إجراء من أجل جماعات ترابية عادلة اجتماعيا".

"سمع صوت الشعب ... و المخزن يطلع برا" – الشارع المغربي في 20 فبراير 2011.

الجمعيات المبادرة :

حركة أنفاس الديمقراطية

حركة شباب جمعيات أحياء الدار البيضاء

جمعية أطاك المغرب

حركة نساء جمعيات أحياء الدار البيضاء

مجموعة نساء شابات من أجل الديمقراطية

منتدى المواطنة

المركز المغربي للشباب و التحولات الديمقراطية

معهد بروميشوس للديمقراطية وحقوق الانسان

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان – اللجنة المركزية لقضايا الشباب.

تقديم :

انطلقت مجموعة من ديناميات المجتمع المدني التقدمي الديمقراطي و جمعيات البحث الأكاديمي في مشروع اعداد مقترح برنامج انتخابي من القاعدة من أجل الترافع لدى القوى السياسية التي تتقاسم قيم العدالة الاجتماعية و الديمقراطية و التقدمية و الحرية.

في هذا الصدد, عرف المشروع الخطوات التالية :

- بيانات و وقفات بخصوص مناطق نائية أو منكوبة (عاصفة الثلج بأفكو, فيضانات كلميم, مناجم اميضر, أولاد دلیم ...)
- مساهمة حركة أنفاس الديمقراطية في ورشة "المدينة و حقوق الانسان" بالمنتدى العالمي لحقوق الانسان بمراكش في 27 أكتوبر 2014.
- ندوة "[افاق المشاركة السياسية للشباب المغربي](#)" بالدار البيضاء في 13 نونبر 2014.
- إصدار كتيب "[20 فبراير : مسار و مال لحراك مغربي من أجل الحرية و الكرامة](#)".
- حملة "سمع صوتي" من 23 إلى 28 فبراير 2015 همت ورشات بأحياء الدار البيضاء من أجل استبيان مطالب الساكنة.
- جامعة ربيعية حول "[العدالة الاجتماعية](#)" بالمحمدية في 15 ماي 2015.
- تنظيم ورشة "[الشباب و النوع الاجتماعي و الاستيلاء على الفضاء العام](#)" بالمنتدى الاجتماعي العالمي بتونس في 27 مارس 2015.
- نشاطات و وقفات احتجاجية ضد تفويت خدمات عمومية محلية للخواص (مثال تفويت مناطق بالدار البيضاء لفائدة شركة "ليدك", غلاء فاتورة شركة "أمانديس").

بالإضافة إلى مشاركتها و مساهمتها في العديد من المحطات النضالية بالعديد من المناطق بالمغرب.

تتقدم حركات المجتمع المدني التقدمي الديمقراطي بمقترح برنامج للتدخل في محطة الانتخابات المحلية و الجهوية لسنة 2015 لإيماننا بأن سياق تنظيم الانتخابات المحلية يخلق حالة ذهنية يمكننا استغلالها من أجل التعبئة مباشرة في صفوف "من هم في الأسفل" لتحسيسهم ورفع وعيهم، ومناسبة لتقديم تصورنا للديمقراطية التي ندافع عليها سوى على المستوى المحلي أو الوطني.

هذا المقترح هو تجميع لأشغالها ذات الصلة و اسهاما منها في بلورة خطوات عملية للمشروع السياسي البديل الذي ينشد العدالة الاجتماعية و التقدم و إحقاق الديمقراطية و احترام الحقوق و الحريات و يضمن السيادة الوطنية والشعبية.

الأهداف العامة :

إيماننا منا بضرورة تحمل جمعيات المجتمع المدني و الحركات الاجتماعية، و خصوصا التقدمية منها، لمسؤولياتها في ترجمة مطالب الحراك الاجتماعي مؤسساتيا، و في المساهمة في ترسيخ مبادئ التعاقد السياسي و الاجتماعي و الدستوري، نسعى عبر هذه الوثيقة إلى :

- المراهنة على الشباب و المرأة و المجتمع عموما من أجل قلب المعادلة التي بدأت مع الحركة الوطنية عبر المراهنة على السلطة و الانتقال الى معادلة جديدة بدأت تتشكل ملامحها مند سنوات و تتجلى في الرهان على الشباب كأفكار متجددة و خلاقية و طاقات هائلة و على مجتمع، بالرغم من حاجته الى تأهيل، يحمل في ثناياه نواة تحولات عميقة سواء على المستوى القيمي او الثقافي او الاجتماعي او الاقتصادي.
- المساهمة في تشكيل البدائل : ان الحراك الشبابي يجب ان يستمر في طرح البدائل في الافكار و الوسائل. فبالإضافة للإنتاج الفكري النقدي، يجب ان يتوج بحضور نوعي و متجدد يملك الفضاء العمومي : الاحياء الشعبية، التعبيرات الفنية و الثقافية، الفضاءات العامة، ... عبر السعي إلى تملك مراكز صناعة القرار داخل الاحزاب و الجمعيات و النقابات، و كذلك عبر تشكيل ديناميات شبابية مستقلة. فالحراك لا يبني فقط بالتنظير بل بالفعل داخل الفضاء العمومي.
- المراهنة على أحزاب مناضلة فلا ديمقراطية بدون أحزاب في مقابل محاولة مركزية الدولة للأزمة داخلها، و لذلك يجب النضال من اجل الوصول إلى صنع القرار داخل التعبيرات القادرة على الحكم. هذا لا يلغي ضرورة تأهيل الأحزاب السياسية التي تعجز عن تجديد نخبها و افكارها، و التي ما تزال تراهن على السلطة و تغيب المجتمع.
- الجواب عن حاجة ماسة للنقاش العمومي بين الشباب، و خصوصا التقدمي منه، من اجل خلق فضاءات واسعة للفعل المشترك و التفكير الاستراتيجي، بعيدا عن التخندق العقيم و الاقصاء الممنهج للآراء المخالفة. إن تجاوز الضبابية التي تعتري المشهد السياسي الشبابي اليوم، بعد أكثر من 4 سنوات على بدء الحراك و انتاج وثيقة دستورية ، يستوجب استعادة البوصلة السياسية و الفعل الميداني داخل محيط متغير. لذلك نعتبر المحطات الانتخابية لحظة لتكثيف النقاش العمومي و لمقارعة المشاريع المجتمعية.

في مفهوم التعاقد السياسي :

مهما كان تقدم البناء المؤسساتي الحالي، و الذي تعتبر نتاجا لحركة 20 فبراير، فان استمرار تحكم مواقع فوق دستورية لا يدعم فكرة العزوف عن المشاركة السياسية فقط، بل و يطرح سؤالاً أعمق حول اذا ما كان الدستور الحالي فعلا تعاقدًا، بالمعنى الفلسفي، بين المواطنين و المواطنين، و مدى استعداد الدولة و المجتمع و خصوصا النخب للتعامل الايجابي مع هذا التعاقد. كما أن النخب السياسية الحالية لا تزال تشتغل بنفس العقلية العتيقة التي تعتبر السياسة تديرا لعلاقتها بالقصر بينما لا تولي الاهتمام الكافي لتعاقداتها مع المواطنين و المواطنين.

إلا أن المتغيرات السياسية الوطنية و الإقليمية و الدولية تحتم على الفاعل السياسي و المدني إلى المزيد من النضال من أجل الديمقراطية بكافة ابعادها و حمل مطالب الحراك الشباني إلى المؤسسات لتوسيع مجال الحريات العامة و الفردية و لإقرار مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، و لضمان السيادة الوطنية و الشعبية عبر الشروع الجدي في البناء الديمقراطي. و بالتالي لا بد من تأهيل نخب سياسية جديدة حاملة لمشروع مجتمعي متنور و تقديمي قادرة على تجسيد التغيير المنشود في العلاقات السياسية عبر تعاقدات واضحة و شفافة تعتمد الآليات الديمقراطية، و الانتخابات جزء منها.

إن مساهمتنا اليوم في هذا المقترح هي من أجل مأسسة مفهوم التعاقد السياسي بين الأحزاب و المجتمع، مما يتيح إمكانية محاسبتها بكل وضوح و شفافية.

100 اجراء من أجل "جماعات ترابية عادلة اجتماعيا"

في التعاقد و النزاهة و الشفافية و الحكامة و البناء المؤسسي و المواطنة :

1. ترشيح مواطنات و مواطنين مغاربة نظيفي الذمة، مشهود بنزاهتهم و اقتناعهم بالمشروع التقدمي الديمقراطي، ذوي انغراس محلي و مستوى تعليمي لا يقل عن البكالوريا.
2. ضمان حق مقاطعي الانتخابات في التعبير عن رأيهم وتمكينهم من وسائل ذلك.
3. الالتزام بحملة انتخابية نظيفة تعتمد الحوار مع المواطنين حول المشروع الانتخابي و شرح أسس التعاقد السياسي.
4. ضمان حضور المنتخب دائما، معززا بفريق من الأخصائيين المتطوعين من المجتمع الحزبي و النقابي و الجمعي.
5. الإلتزام بتنظيم استفتاءات محلية و جمهورية من أجل القضايا التي ترهن مستقبل أجيال عديدة (مثال مشاريع تتطلب ديونا على مدى أكثر من 20 سنة).
6. خلق هيئة شعبية مستقلة تم التنقيص في العلاقات بين المنتخبين و كبار ملاك الأراضي و شركات العقار.
7. ضمان تجديد النخب المحلية : ترشيح 80 بالمائة ممن لم يسبق لهم تحمل صفة منتخب.
8. ترشيح 80 بالمائة في القوائم الانتخابية من مناضلات و مناضلين يقل سنهم عن 45 سنة.
9. نسبة النساء في قوائم المترشحين لا تقل على 40 بالمائة.
10. الالتزام بتخصيص 40 بالمائة على الأقل في المكاتب المنتخبة لفائدة النساء.
11. تمكين المجتمع المدني من إجراء تدقيق محاسباتي سنوي مواز للجماعات الترابية.
12. تقديم كل منتخب بشكل علني بتصریح عن ممتلكاته (تضم ممتلكات الزوج أو الزوجة و الفروع و الأصول) في بداية و نهاية الولاية الانتخابية.
13. دعوة الجمعيات لحضور أشغال المجالس المنتخبة عبر تأسيس مجلس دائم للجمعيات الفاعلة في الجماعة الترابية يشكل قوة اقتراحية لإغناء مبادرات المجلس و الإلتزام بتقارير دورية حول سير الأشغال بالجماعة الترابية.
14. اشهار كل التراخيص و القرارات المتخذة من طرف المجلس المنتخب في لوحة عمومية.
15. ترشيد تمويل الجمعيات و ولوجها للفضاء العامة عبر شفافية و علانية مسطرة التمويل و استغلال الفضاءات العامة.
16. تعميم التربية على حقوق الإنسان في مختلف الفضاءات.
17. تعميم تجربة "جائزة مواطن السنة" داخل كل جماعة ترابية لفائدة أحسن عمل تطوعي لصالح الجماعة و ساكنتها.
18. فرض غرامات على السلوكات المشينة : رمي الأزبال، عدم احترام الطوابير، ...

في التهيئة المجالية و التعمير و النقل :

19. هيكلية التشوير عبر خرائط عمومية و لافتات بملتقيات الطرق و تعميمها على كل المراكز خلال ولاية واحدة.
20. دراسة و تهيئة ممرات الراجلين.
21. الالتزام بإنشاء و صيانة مسالك قروية تقي ساكنة الجبال و المناطق النائية من العزلة بسبب الثلوج.
22. توفير الولوجيات بنسبة 100 بالمائة في كل المراكز الحضرية في غضون سنتين.
23. إعداد مخطط التهيئة الحضرية مقترنا بمخطط التنقل على مدى 20 سنة.
24. العدول عن سياسة "الكل مساكن" المتبعة منذ سنة 2000 و التي تعتمد مقارنة كمية و تخلق مدنا نمطية لا تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية و أحياء ذات هيكلية و تجهيزات ضعيفة, و الحد من السياسات المنتجة للكيتوهات الحضرية.
25. فرض رسم خاص على العربات و الشاحنات للولوج إلى مراكز المدن الكبرى لتمويل مشاريع النقل الحضري العمومي.
26. تشجيع إنشاء شركات و مكاتب للدراسات عمومية (بتعاقد بين جماعات ترابية و الدولة) تشتغل في ميدان النقل العمومي.
27. توسيع الشبكة الطرقية الخارجية عن المدارات الحضرية من أجل تجنبها مشاكل الاختناق و التلوث.
28. فرض انشاء و صيانة مساحات خضراء و مرافق للقرب في كل المشاريع السكنية الجديدة (خصوصا السكن الاقتصادي).
29. بحث مشاريع الربط الجهوي عبر القطارات الجهوية (بشراكة مع المكتب الوطني للسكك الحديدية) من أجل تيسير التنقل بالجهة.
30. الالتزام بإلغاء التعاقد مع شركات "الصابو" و تمكين الإدارة من إدارة المرفق مباشرة.
31. توفير النقل العمومي الحافظ لكرامة المواطنين كخدمة عمومية أساسية (خصوصا للفئات الهشة : أحياء هامشية, طلبة, ...).
32. خلق فضاءات جديدة للتلاحق الاجتماعي عبر استغلال افقي للفضاءات الموجودة (مدرسة, مقاطعة, ...) و العدول عن النموذج الكلاسيكي : مصلحة = بناية.
33. تخصيص نسبة من البنائات لمشاريع حضرية تجريبية (معارية و حضرية) من أجل تشجيع مدن خلاقية و مبتكرة.
34. تخصيص مسارات و مرائب خاصة بذوي عجلتين و دراسة شمولية للمسارات عبر الترحل (مثال الدار البيضاء : 54 بالمئة من التنقلات تمر عبر الترحل).
35. جعل سلطة التعمير والترخيص للبناء حكرا على الجماعات الترابية. هذا النشاط يراقب من طرف الوكالة الحضرية التي يجب ان تكون تابعة للوزارة الوصية على السكنى والتعمير.

36. زرع 100 ألف شجرة سنويا ب 100 مدينة و مركز حضري.
37. تعميم تجربة فرز النفايات المنزلية و إعادة استغلالها.
38. إعداد تصميم جهوي للبيئة على مدى 20 سنة.
39. تشديد الوقاية الصحية و البيئية عبر تعميم تجربة الشرطة الجماعية الخاصة بالبيئة و الوقاية الصحية و وضع سياسة محلية لمحاربة الحشرات و الأوبئة بشكل منتظم.
40. الالتزام بإجراء دراسة ميدانية لجودة الهواء سنويا و اتخاذ الإجراءات اللازمة حيال نتائجها.
41. حماية الغابة و المواقع الطبيعية و الساحل و ضفاف الأنهار من الاستغلال العشوائي و من زحف الإسمنت.
42. فرض مواصفات على المساكن مواتية للبيئة (مثال : استهلاك الطاقة) و ربطها برسوم لضمان احترامها (مثال : تعريفية أكثر تدرجا لاستهلاك الطاقة).
43. الإلتزام بتخفيض استهلاك الطاقة في المرافق و الإنارة العمومية بنسبة 20 بالمائة في حدود سنتين.
44. مضاعفة عدد التنقلات عبر وسائل النقل العمومي خلال 5 سنوات.
45. تشجيع التنقل عبر الدراجات الهوائية.
46. الإلتزام بإنشاء مطارح عمومية تحترم مواصفات البيئة و تنقية المطارح العشوائية السابقة.
47. الإلتزام بمنع رمي النفايات الصناعية و الطبية و تعميم تجارب إعادة تحويلها.
48. الإلتزام بمنع وصول النفايات السائلة إلى الفرشة المائية أو مجاري المياه أو الوديان و البحار و إنشاء وحدات للتصفية.
49. تعميم تجارب الطاقات المتجددة لاستكمال كهرية العالم القروي.
50. فرض ضريبة جديدة على الصناعات الملوثة تدفع مباشرة للجماعات الترابية.

في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التضامن :

51. انشاء أسواق نموذجية في عطل نهاية الأسبوع بفضاءات عامة تهيئة خاصة لفائدة الباعة المتجولين عبر رسوم ضريبية و تشجيع اندماجهم في القطاع المهيكل.
52. وضع أراضي الجماعات المحلية في العالم القروي لفائدة الشباب ذوي الشواهد بسومة كرائية رمزية و مصاحبة تقنية.
53. تشجيع إنشاء و تقوية التعاونيات (فلاحة, رعي, صناعة تقليدية, ...) و تهيئة مخطط جموي من أجل تميم منتوجاتها و ضمان عرضها بالأسواق.
54. ضمان ربط ساكنة العالم القروي بالماء الشروب و الكهرباء و التطهير السائل.
55. توسيع المراقبة على أسواق الجملة (خضر, فواكه, أساك, لحوم) من أجل لحم المضاربات.
56. تشجيع انشاء شركات عمومية (عبر تشبيك مجموعة من الجماعات الترابية و بتعاقد مع الدولة) متخصصة في الخدمات الجماعية (توزيع الماء و الكهرباء, الانارة العمومية, جمع النفايات, ...).
57. تأسيس صناديق للتضامن بين الأقاليم و الجماعات على مستوى الجهة بالإضافة لصندوق التضامن بين الجهات على المستوى الوطني, و ذلك لخفض التفاوتات بين الجهات و الاقاليم.
58. إنشاء حضانات و نوادي للأطفال عمومية من أجل تشجيع إدماج المرأة في سوق الشغل.
59. تمكين الطلبة, عبر بطائق, من تخفيضات في النقل و التغذية و الترفيه عبر التعاقد مع الخواص.
60. تجهيز فضاءات عامة للمسنين و تشجيع المبادرات الرامية للاستفادة من خبراتهم.
61. تشجيع المعارض الجماعية للتعاونيات (فلاحة, صناعة تقليدية, ...) و محاربة "المعارض" العشوائية التي تقدم منتوجات أجنبية مجهولة المصدر و الجودة.
62. إنشاء مناطق صناعية جديدة خارج المدن و تشجيع المقاولات الصناعية الصغيرة جدا و الصغيرة على الاستقرار بها عبر إحداث بقع بمساحات تناسبها.
63. تشجيع المقاولات الصغيرة و المتوسطة المحلية في طلبات العروض الخاصة بالمشاريع المحلية و الجهوية.
64. إنشاء بوابات الكترونية تعرف بالمدينة أو القرية أو الجهة و بمؤهلاتها الاقتصادية و السياحية و الثقافية و تخصيص حيز لأشغال المجالس المنتخبة مع ضمان التواصل مع الساكنة.
65. تعميم تجارب الشباك الفريد و الإدارة الإلكترونية بكل مصالح الجماعات الترابية و الجهة, لمحاربة البطء الإداري و مظاهر الفساد.
66. إعادة هيكلة و توزيع الموارد البشرية نحو القطاعات ذات الحصاص و محاربة الموظفين الأشباح و إقرار مبدأ الإستحقاق.
67. الالتزام بالرفع من المداخل الجماعية عبر تحسين طرق جباية الضرائب المحلية و المستحقات.
68. عقد شركات مع هيئات وطنية و دولية من أجل خلق مشاريع مذرة للدخل للساكنة المعوزة.

69. خلق إطارات للحوار مع الفاعلين الاقتصاديين بالجهة، سواء عبر الغرف أو الجمعيات المهنية، أو منتديات جمهوية و محلية.

70. توفير تكوين مهني جيد للشباب المنقطع وتعميمه.

71. توفير حاضنات جماعية لخلق مقاولات صغيرة و صغيرة جدا تعتمد الابتكار.

72. تخصيص مساكن اقتصادية في ملكية الجماعات الترابية تخصص للكراء (المدعوم) للأرامل و المطلقات.

73. توفير مدارس و فضاءات، عمومية و مجانية و ذات جودة، لفائدة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

74. توفير فرص شغل موسمية في الأشغال الجماعية تخصص للعاطلين من أبناء المنطقة.

75. تشجيع خلق فرص الشغل في الجمعيات المدنية بظروف اجتماعية حافظة للكرامة (تقاعد، تغطية صحية، ...).

76. تشجيع استهلاك المواطن للمنتوجات المحلية و الوطنية.

77. تشجيع شبكة تجارة القرب في مواجهة الأسواق الكبرى.

في الثقافة و التنشيط و الترفيه :

78. تأهيل الخصوصيات الثقافية و اللغوية و الفنية للجهات و الأقاليم.

79. إنشاء فضاءات و حدائق عامة خاصة بالعائلات و بالترفيه عن الأطفال عبر تخصيص 30 بالمائة من مساحة

الأحياء الجديدة على الأقل و ابتكار مساحات جديدة بالأحياء القديمة : جنبات الطرق و السكك الحديدية،
شككات، موائى، ...

80. تهيئ فضاءات خاصة بالفنون الحضرية.

81. المحافظة على الاثار و المعالم الحضارية عبر تصنيفها و تقييمها.

82. اعتماد برمجة فصلية و سنوية للمراكز الثقافية الجماعية و مراكز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، و دراسة امكانية التعاقد مع جمعيات و ائتلافات جمعوية من أجل تسيير هاته الفضاءات.

83. اعتماد مهرجانات محلية تحتفي بالفنون و الثقافة و الابداع المحلي في مواجهة المهرجانات الكبرى الجشعة.

84. تشجيع المبادرات الجماعية لفنانين و جمعيات و التي تستهدف التمكّن من فضاءات عامة و تحويلها الى "مصانع" ثقافية.

85. فرض تخصيص 1 بالمائة من ثمن البناءات الجديدة لمنتوج فني (منحوتات، لوحات تشكيلية، ...).

86. تخصيص بوابات على الأنترنت للتعريف بالمؤهلات السياحية و الثقافية و الفنية للجهات و الجماعات الترابية.

87. إعادة تأهيل دور الشباب و مراكز القرب من أجل تدعيم و اكتشاف المواهب الشابة في كل المجالات.

في المحافظة على الأملاك العامة و الجبايات و ضمان الولوج للخدمات العمومية :

88. استرجاع الفضاءات العمومية المفوتة للخواص بأئمة رمزية.
89. المرافعة من أجل قانون يجعل كل البنايات و الأراضي العمومية التي تخلى (لأسباب عديدة), تحت تدبير الجماعات الترابية و معارضة تفويت و بيع عقارات و أراضي و شركات الجماعات المحلية.
90. جعل المدارس العمومية فضاءات حية خارج التوقيت المدرسي عبر تنشيطها باندوات و ملتقيات رياضية و دورات لمحو الأمية و عروض فنية لفائدة جمعيات و ساكنة الأحياء المجاورة لها.
91. تأسيس خدمات عمومية في مجالات توزيع الماء والكهرباء، التطهير، الإنارة، النقل الحضري، المطارح العمومية، الأسواق البلدية، المجازر، المحطات الطرقية تحت رقابة شعبية، تضم مجالس التدبير بحضور العمال والمستعملين.
92. وضع شركات التنمية المحلية تحت سلطة المنتخبين ولا يمكن جعلها أداة لتفريغ السلطة المنتخبة من أدوارها.
93. تقوية مصلحة الجبايات المحلية من أجل تحسين تحصيل مداخيل الجماعات الترابية.
94. إصلاح ضريبي تصاعدي بفرض ضرائب محلية على المناطق الراقية والمراكز التجارية والمنشآت الاقتصادية بالمدن.
95. تخصيص فضاءات عامة ذات جودة و مجانية لممارسة الرياضات للجميع.
96. إعادة إحياء المكتبات البلدية و القروية و جعلها مراكز تثقيفية حقيقية.
97. سن سياسة التضامن بين الجماعات المحلية من خلال استفادة الجماعات المحلية التي تريد تمويل مشاريعها من الفائض في التسيير المتوفر لدى جماعات أخرى بدون اللجوء للمؤسسات البنكية والمؤسسات المالية الدولية للاقتراض.
98. تعميم الولوج للأترنت عبر شبكة وفي مجانية ببنايات الجماعات القروية و البلدية و الجهوية.
99. ترشيد اقتناء و استعمال السيارات الجماعية و ربطها بالخدمة العمومية و حظر استغلالها للأغراض الشخصية و الحزبية.
100. تأهيل المصايف (مخيمات, قرى سياحية ذات أئمة مدعمة) الجماعية و إنشاء مصايف جديدة لتشجيع العطلة لمواطنين ذوي الدخل المحدود.